



إصدارات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة (۲۰۱۹م ـ ۲۰۲۲م)

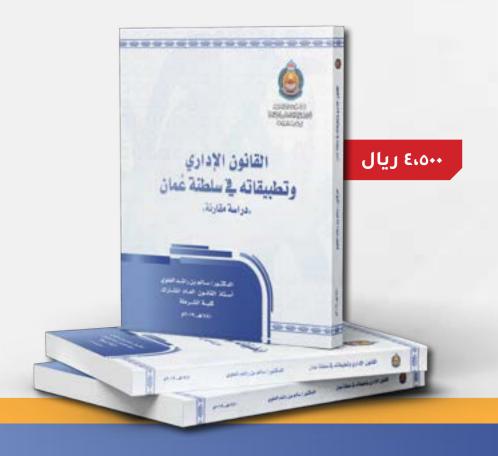
عنوان الكتاب : القانون الادارى وتطبيقاته في سلطنة عمان.

- ا. المؤلف : الدكتور/ سالم بن راشد العلوي.
 - ٦. عدد صفحات الكتاب: ٤٥٥ صفحة.
 - ٣. سنة النشر : ٢٠١٩م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

إن دراسة القانون الإداري على درجة بالغة من الأهمية، ولذلك جاء اهتمام الفقه بتأصيل هذا الفرع من فروع القانون الذي ينتمي الى القانون العام، ويعني بدراسة الشخصية المعنوية العامة، والتنظيم الإداري، ونشاط الإدارة، ووسائلها المختلفة، وكما جرى الفقه، فإن دراسة القانون الإداري تستهل بنشأتها وتطوره، وخصائصه التي تميزه عن غيره من فروع القانون، والمصادر التي يستقى منها أحكامه، وأخيراً أهم المبادئ الأساسية الحاكمة لتوحهاته.

ولقد حوي هذا الكتاب التشريعات الإدارية في السلطنة وتطورها خلال عمر النهضة المباركة، والمبادئ القضائية لمحكمة القضاء الإداري، وتقديم مقارنات في مجال التنظيم الإداري، والمرافق العامة، والأموال العامة، والقرارات الإدارية، والضبط الإداري، ونزع الملكية والاستيلاء المؤقت، والعقود الإدارية للنظم القانونية والقضائية في كل من فرنسا ومصر والأردن، وذلك لتوظيف المقارنة لخدمة تطوير القانون الإداري في السلطنة.

وقد اشتمل الكتاب علة ثلاثة أبواب رئيسية، مسبوقة بفصل تمهيدي عرض خلاله نشأة وتطور القانون الإداري، ومعايير وأساس القانون الإداري، ومعايير وأساس القانون الإداري، وتعريف وخصائص القانون الإداري، ومعايير وأساس القانون الإداري، وخصصنا الباب الأول للتنظيم الإداري، من حيث الشخصية المعنوية والنتائج المترتبة عليها، والمركزية واللامركزية في النظم المقارنة في السلطنة، في حين تناول الباب الثاني أنشطة الإدراة المتمثلة في المرافق العامة والأموال العامة، ونحيل في شان الوظيفة العامة الى شرح قانون الشرطة، وما تضمن من بيان مسار الموظف (رجل الشرطة)، وأخيراً عالج الباب الثالث وسائل الإدارة العامة، المتمثلة في القرارات الإدارية، والضبط الإداري، ونزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والاستيلاء المؤقت، والعقود الإدارية.



عنوان الكتاب : عولمة الجريمة الاقتصادية ومواجهتها في التشريعين المغربي والعماني.

- ا. المؤلف : الدكتور/ سيف بن عبدالله بن سعيد السناني.
 - ٢. عدد صفحات الكتاب : ٤٦٦ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢٠م.
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

يهدف هذا الكتاب البحث في ظاهرة العولمة من حيث خصائصها وتأثيراتها السلبية في جميع مناحي الحياة، السياسية، والإقتصادية، والثقافية، وعلاقة العولمة بالجرائم الاقتصادية المستحدثة، والعولمة مهدت كافة الطرق في الانتشار السريع للجريمة التي لم تعد محلية بل تجاوزت الحدود المكانية والزمانية ، ويهدف هذا الكتاب أيضاً إلى البحث في ظاهرة الجريمة الاقتصادية في ظل نظام العولمة ، وكذلك التعرف على العلاقة بين هذه الظاهرة والنظام العالمي الجديد تحت ظل العولمة ، وما أسفر عنه التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث في انتشار وعولمة هذه الجرائم التي أصبح العالم كله ساحة لها ،

كما تناول هذا الكتاب الى الوقوف على تشريعات المملكة المغربية في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية والاستئناس بالاجتهادات القضائية ، إلى جانب البحث في قوانين سلطنة عمـان ومـدى ملاءمتهـا للتصـدي للجرائـم الاقتصاديـة المعولمـة بالاستشـهاد بالتطبيقـات القضائية.

وقد قسم المؤلف هذا الكتاب الى بابين ؛

الباب الأول : العولمة وعلاقتها بالجرائم الاقتصادية المستحدثة.

الباب الثاني: مواجهة الجرائم الاقتصادية في التشريعين المغربي والعماني.





عنوان الكتاب : القانون الدولي الخاص في سلطنة عمان.

- ا. المؤلف : الدكتور/ هلال بن محمد العلوي.
 - ٢. عدد صفحات الكتاب : ١٩٩ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢٠م
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

يعتبر القانون الدولي الخاص من العلوم الحديثة النشأة ورغم حداثة نشأته ، إلا أنه يعتبر من أهم فروع القانون ،وذلك نظراً لطبيعته التي تنظم العلاقات بين الأفراد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وقد ظهرت الحاجة على هذا القانون نظراً لتشعب وتداخل العلاقات الدولية ، والانفجار السكاني والثورة التكنولوجية الباهرة ، وما خلفته من نتائج كالنزاعات بين الأطراف المختلفة .

لَذَا جَاءَ القَانُونَ الدُولِي الخَاصَ لِينَظُمَّ العَلَاقَاتَ بَيَـنَ الأَفَـرَادَ ذَاتَ العَنْصَرِ الأَجَنَبِي بِشَـكَلَ يؤمـنَ لهـم الطمأنينـة في معاملاتهـم وروابطهـم المتكونـة على صعيـد المجتمـع الدولي ويعمـل على احتـرام مبـدأ سـيادة الدولـة على إقليمهـا .

وتشـمل موضوعـات القانـون الدولي الخـاص موضـوع تنـازع القوانيـن ، ويعتبـر مـن أهمهـا ، وتنـازع الاختصـاص القضائي الدولي والجنسـية ، والموطـن ، والمركـز القانوني للأجانـب وتنفيـذ الأحـكام الأجنبيـة ، وهـى مـن المواضيـع ذات الأهميـة الكبيـرة فـى حمايـة حقـوق الأفـراد ، والتـى تنظـم الروابـط بينهمـا.

وُنظـراً لصعوبـة الإحاطـة بموضوعـات القانـون الدولي الخـاص ضمـن مؤلـف واحـد خصـص هـذا الكتـاب للجنسـية ومركـز الأجانـب ، وســوف تتنـاول الموضوعـات الأخـرى في مؤلـف آخـر بـإذن الله تعالى.

عليه ستكون خطة الكتاب الأول (الجنسية ومركز الأجانب) مقسمة إلى فصل تمهيدي ، وتتلوه أربعة فصول على النحو الآتي :

الفصل التمهيدي : ماهية القانون الدولي الخاص.

الفصل الأول : المبادئ العامة في الجنسية.

الفصل الثاني : تنظيم الجنسية في القانون العماني.

الفصلُ الثالثُ : المركزُ القانوني للأَجانب.

الفصل الرابع : مركز الأجانب في القانون العماني.



عنوان الكتاب : دور التشـريعات والإجـراءات الأمنيـة في التصـدي للإجـرام المعلوماتي.

- . المؤلف: الدكتور/ محمود أحمد العطا.
 - ۲. عدد صفحات الكتاب : ۳۹۱ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢٠م
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

إن ظاهرة الإجرام المعلوماتي تعد مجالاً جديداً على العلوم الجنائية والأمنية وأن أغلااض الوقاية والمنع والحماية والمكافحة ، تستلزم بالضرورة القيام بإعداد دراسات تتعلق بتطوير القدرات والمهارات المعرفية والفنية ، مع الإلمام العالي من جانب الشرطة والمختصين بخبايا الشبكة العالمية للمعلومات.

وقد قسم المؤلف هذا الكتاب الى قسمين :

القسم الأول : الجريمة المعلوماتية والتحديات الأمنية المتعلقة بها .

الباب الأول : التحديات الأمنية المتعلقة بوسائل تقانة المعلومات.

الباب الثاني : كفاءة وكفاية التشريعات التي تلبي بنية المعلومات.

القسم الثاني : الضوابط الإجرائية للأنظمة المعلوماتية.

الباب الأول : الحماية الأمنية والجنائية للأنظمة المعلوماتية والمستندات الإلكترونية.

الباب الثاني : الآثار الجنائية للجرائم المعلوماتية.





عنوان الكتاب : فاعلية برنامج إرشاد جمعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية والكفاءة الذاتية المدركة لدى نزيلات السـجن المركـزى بسـمائل.

- . المؤلف : منى بنت درويش بن عبدالله الكليبية.
 - ٦. عدد صفحات الكتاب : ٢٩٢ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢٠م
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء برنامج إرشاد جمعي وتقصي فاعليته في تنمية المسؤولية الاجتماعية والكفاءة الذاتية المدركة لـدى نزيلات السـجن المركزي بسـمائل.

وقـد اعتمـدت الباحثـة في هـذا الكتـاب على المنهـج شـبه التجريبي في تنميـة المسـؤولية الاجتماعيـة والكفاءة الذاتية المدركة لـدى نزيلات السـجن المركـزي بسـمائل ، وقـد شـارك في الدراسـة (١٥) نزيلة تلقيـن برنامـج الإرشـاد الجمعي على مـدى خمسـة أسـابيع ، بواقـع ٣ جلسـات إرشـادية في الإسـبوع.

وقد قسم المؤلف هذا الكتاب الى خمسة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث : المنهجية والإجراءات.

الفصل الرابع : نتائج الدراسة .

الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات.



عنوان الكتاب : المساءلة القانونية للأحداث في القانون العماني والمقارن

- المؤلف : الدكتور/بدربن سالم الغطريفي.عدد صفحات الكتاب : ۲٤٧ صفحة.
 - - ٣. سنة النشر: ٢٠٢٠م
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

تعــد مشــكلة جنــوح الأحــداث مــن المشــكلات التي تــؤرق المجتمعــات وتهــدد اســتقرارها الاجتماعــي والاقتصادي والسياسي لما تمثله هذه الفئة في المجتمع من أهمية بالغة في تطور المجتمعات وبناء الأمم والحضارات.

تكمن أهمية هذا الكتاب في تناول المساءلة القانونية للأحداث بالدراسة لأهمية هذه الفئة وتأثيرها على المجتمع بإعتبارها أساس تطور المجتمعات وتنشئتها وبيان أهمية المحافظة عليها وتربيتها التربية الصحيحة المرتكزة على مبادئ وأخلاق المجتمع المستمدة من الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية ، وإبعادها عن جميع المؤثرات التي تؤدي الي احرافهم.

كذلك ترجع أهمية هذا الكتاب الى حداثة قانون مساءلة الأحداث العماني وتطرقه الى الكثير من الجوانب ، بدءا من مفهوم الحدث ، والحدث الجانح، والمعرض للجنوح، وحالات التعرض للجنوح، ودور مؤسسات والجهات والجهات المعنية في تطبيق القانون، ووضع التدابير الخاصة برعاية وإصلاح الأحداث، والإشراف على تطبيق تدبير الرعاية اللاحقة الذي أنيط بالمراقب الاجتماعي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية تنفيذه، فكثير من هذه الجوانب لم تلق عناية المؤلف بتناولها بشي من التفصيل والمقارنة مع القوانين الأخرى.





عنوان الكتاب : النظام القانوني لشركة الشخص الواحد وفقاً لقانون الشركات التجارية العماني.

- ا. المؤلف: حمد بن ثابت بن مرهون النبهاني
 - ٦. عدد صفحات الكتاب: ١٩٥ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢١م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

يتطرق الكتاب لأحد المواضيع الهامة في اطار عملية التنمية الاقتصادية والتجارية للدول، لذا تولي السلطنة عناية خاصة بتنظيم الشركات وأنواعها وإجراءات تأسيسها، وقد حددت أنظمة الشركات في معظم الدول الأشكال القانونية التي يمكن أن تتخذها الشركة عند إنشائها، ومن المعروف أن الشركات التجارية تنقسم وفقاً للتشريعات الخاصة بها إلى شركات تقوم على الاعتبار الشخصي، وهي شركات الأموال، إضافة إلى الشركات المختلطة التي الأشخاص، وشركات تقوم على الاعتبار المالي، وهي شركات الأموال، إضافة إلى الشركات المختلطة التي تقوم على الاعتبارين المالي والشخصي معاً، فهي تجمع بين النوعين السابقين، من الأمثلة على هذا النوع «الشركة ذات المسؤولية المحدودة»، لذا فإن أنواع الشركات وأشكالها معروفة ومحددة ولا تخرج عن الأشكال المنصوص عليها حصرياً.

وتم تقسيم الكتاب إلى فصل تمهيدي ضم مفهوم شركة الشخص الواحد وطرق تكوينها وإجراءات تأسيسها، وفصلين آخرين جاء الأول حول الذمة المالية للشخص الواحد ونشاطها وإدارتها والرقابة عليها، وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى ضمانات دائني شركة الشخص الواحد وطرق انقضائها وإجراءات تصفيتها، وأخيراً خلص هذ الكتاب إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن شركة الشخص الواحد تتميز عن غيرها من الشركات بطرق تأسيسها وأن مالكها لا يسأل عن التزامات الشركة إلا في حدود رأس المال المخصص للمشروع، وكذلك إفلاس الشركة لا يؤدي إلى إفلاس مالكها، وإفلاس المالك لا يستتبع إفلاس الشركة، كما جاء في الكتاب العديد من التوصيات كان أبرزها ضرورة وضع حد أدنى لرأس مال الشركة كأحد ضمانات الدائنين فيها، وكذلك أوصى المشرع العماني بضرورة تنظيم أحكام خاصة لشركة الشخص الواحد أسوة بالشركات التجارية الأخرى.



عنوان الكتاب : الإطار القانوني لاستخدام البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي

- ا. المؤلف : الدكتور/ عيسى بن سعيد الكيومي.
 - ٢. عدد صفحات الكتاب : ١١١ صفحة .
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢١م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

يتناول هـذا الكتـاب دراسـة الإطـار القانوني لاسـتخدام البصمـة الوراثيـة في الإثبـات الجنائي في سـياق مقارن، كما يلقي الضوء على الأسس العلمية للبصمة الوراثية مما يسهم في التعرف عن قرب على المبادئ العامـة للهندســـة الوراثيـة التي تعـد الحاضنـة الطبيعيـة للبصمـة الوراثيـة على نحـو تتجلى فيـه بوضوح ماهية هذه الأخيرة، ويمهد الســـبيل للتعـرف على أهـم الطـرق التقنيـة لتحليـل العينـات واســتخراج هـذه البصمـة.

حيث تضمـن فصـلاً تمهيديـا للتعـرف على الأسـس العلميـة للبصمـة الوراثيـة كمدخـل طبيعـي مهـم للوقوف على الأصل الذي تفرعت عنه وهو علم الأحياء الدقيقة، وقسمين أساسيين؛ الأول منهما لبحث الإطـار العلمي والضوابـط الفنيـة للحصـول على الدليـل الجنائي المسـتمد مـن البصمـة الوراثيـة، والقسـم الثاني لدراسـة الإطـار القانوني لاسـتخدام البصمـة الوراثيـة في الإثبـات الجنائي.





عنوان الكتاب : المدخل إلى القانون (نظريتا القانون والحق وتطبيقهما في القوانين العمانية)

- ا. المؤلف: الدكتور/هلال بن محمد بن سليمان العلوي.
 - ٢. عدد صفحات الكتاب : ٣٠٤ صفحة.
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢١م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

يُعد هذا الكتاب لكل الراغبين في دراسة القانون لإن الغاية من دراسة القانون هي تأهيل الدارسين لممارسة العمل القانوني سواءً في القضاء أو الادعاء العام أو الشرطة أو المحاماة أو غيرها من المجالات الأخرى تزويدهم بالمعلومات القانونية الأولية، واطلاعهم على المذاهب والمصطلحات والاتجاهات الرئيسة في علم القانون، بصورة موجزة، بحيث تعينهم على فهم واستيعاب هذا العلم عند دراسة فروعه وتقسيماته المتعددة، وفهم نظرياته المختلفة التي تحكم تفصيلاته. ويقصد بالمدخل لدراسة القانون التعريف بهذا العلم، وبيان خصائصه التي تميزه عن العلوم الأخرى، مع عرض المبادئ الأساسية فيه، وشرح الأفكار الرئيسية وعرض القواعد العامة التي يقوم عليها، كما أنه يعتبر هيكلة للخطوط العريضة لذلك العلم، لتصبح الأساس المتين التي تعين الدارس على استيعاب تفاصيله عند الدخول إلى فروعه وتقسيماته المتعددة، وفهم النظريات المختلفة التي تحكم تلك التفصيلات، لذلك يمكن القول إن المدخل إلى القانون هو دراسة تمهيدية، وشرح للمبادئ العامة المشتركة في العلوم القانونية. وقسم هذا الكتاب إلى بابين تطرق الباب الأول إلى نظرية القانون أما الباب الثاني تناول نظرية الحـق.



عنوان الكتاب : شرح قانون السجون العماني

- ا. المؤلف : الدكتور/ هلال بن محمد بن سليمان العلوى.
 - ٦. عدد صفحات الكتاب: ١٩٥ صفحة.
 - ٣. سنة النشر: ٢٠٢١م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

تمثل المؤسسات العقابية اليوم الإطار الواقعي الذي تمارس فيه مختلف التقنيات والإمكانات الرامية إلى إصلاح المنحرفين وتأهيلهم، حيث تتمتع هذه المؤسسات بكيان له نظامه الخاص، كما أن له مجتمعه الداخلي الذي يضم موظفيه ونزلائه، لذلك فقد تغيرت النظرة القاتمة للمؤسسات العقابية في كثير من الدول بعد مضي قرون من الزمن، كان ينظر فيها إلى هذه المؤسسات على أنها مكان قاتم ومظّلم يرمى بالخارجين على القانون في غياهبه، حيث تنحل إنسانيتهم حتى تذوب تاركة وراءها هياكل بشرية، فضلاً عما كان يمارس فيها من ظلم وتنكيل وتعذيب يحط بكرامة الإنسان، رغم صرخات المفكرين والعلماء بوجـوب إضفاء الطابـع الإنساني عليها.

لذلك، فقد اتجهت الفلسفة الحديثة إلى ضرورة الاهتمام بالمجرم المحكوم عليه والمودع في المؤسسة العقابية من أجل إصلاحه، وإعادة تأهيله، ليخرج إلى المجتمع عضواً نافعاً.

وقد عالج هذا الكتاب موضوعات من أبرزها:

- المؤسسات العقابية وتطورها، وأنواعها
- الماملة العقابية لنزلاء المؤسسة العقابية
- الدور الثقافي والصحى والاجتماعي للمؤسسة العقابية
 - الأحكام الخاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام
- الاشراف والتفتيش والحراسة على المؤسسات العقابية
 - الأحكام العامة للإفراج عن النزلاء.





عنوان الكتاب : الوسيط في القضاء الإداري العماني

- ا. المؤلف : الدكتور/ الدكتور / سالم بن راشد العلوي.
- ٢. عدد صفحات الكتاب : الجزء الأول (٣٦٣ صفحة) الجزء الثاني (٣٥٠ صفحة) -الحزء الثالث (٢٩٣ صفحة).
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢١م .
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

إن هذا الإصدار يأتي بعد عشر سنوات من الإصدار الأول للمؤلف وخلال هذه السنوات أصدرت محكمة القضاء الإداري العديد من الأحكام عبر سنوات عمرها القضائي، كما تم خلالها إصدار المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣) بتعديل قانون المحكمة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩١/ ٩٩) والذي منح المحكمة صلاحيات واسعة فيما يتعلق بنظر الخصومات الإدارية، فيما يتصل بالقرارات الإدارية، والعقود الإدارية، والأعمال المادية، الأمر الذي دعا المؤلف إلى مراجعة هذا الإصدار.

وضم هذا الإصدار ثلاثة أجزاء، خصص المؤلف الجزء الأول لمبدأ المشروعية، ونشأة وتكوين القضاء الإداري المقارن (ديوان المظالم، مجلس الدولة الفرنسي، مجلس الدولة المصري)، واختصاصاته، ونشأة وتنظيم محكمة القضاء الإداري في السلطنة، وشرح تفصيلي لاختصاصاتها، وأخيراً بيان أحكام توزيع الاختصاص بين كل من القضاء العادي والقضاء الإداري، والجهة المختصة بالفصل في تنازع الاختصاص وتعارض الأحكام، أما الجزء الثاني خصص لدعوى عدم الصحة أو مراجعة القرار الإداري أو الإلغاء، في حين جاء الجزء الثالث حول التعويض الإداري، وبيان الإجراءات و طرق الطعن في الأحكام الصادرة في هذه الدعاوي.



عنوان الكتاب: تقويم الأداء الوظيفي في قانون الخدمة المدنية العماني

ه. المؤلف : الدكتور/ عبدالله بن سالم البادي . ٦. عدد صفحات الكتاب : ٣٧٧ صفحة .

۷. سنة النشر: ۲۰۲۲م

٨. نبذه عن الكتاب:

ويعد تقويم الأداء الوظيفي من الأدوات المهمة في الكشف عن مدى كفاءة الموظفين في المنظمة ، ويساعد الإدارة في معرفة مواطن الضعف والقوة لدى الموظفين ، من أجل الوصول الى الأهداف المراد تحقيقها ، كما يساعد الإدارة في وضع كل موظـف في الوظيفـة التي تتناسـب مـع إمكانياتـه الوظيفيـة لتحقيق العدالة الوظيفية داخل المنظمة .

ويأتي هذا الكتاب في ستة فصول تلخصت في مناقشة نظام تقويم الأداء الوظيفي في وزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان الجوانب القانونية والإدارية ، حيث تم مناقشة مفهوم الموظف العام والعلاقة التي تربطـه بـالإدارة ، ومفهـوم الأداء الوظيفي وأهميتـه ، ومعاييـر الأداء الوظيفي مـن حيـث مفهومهــا وأهميتها وشروطها ، وأنواع طرق تقويم الأداء الوظيفي بشكل عام ، كما تم التطرق على واقع تقويم الأداء الوظيفي للموظفين الحكوميين التابعين لوزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان من حيث المعايير والطرق المستخدمة لتقويم الأداء الوظيفي والعوامل المؤثرة ، ومدى سرية وعلانية تقويم الأداء الوظيفي والآثار المترتبة على تقارير الكفاءة الوظيفية ، وأهم الضمانات المقررة لها ومدى الرقابة القضائية على تلك التقارير.





عنوان الكتاب: لأحكام التفصيلية لقانون الشرطة العماني ولوائحه التنفيذية

ا. المؤلف: سالم بن راشد العلوى

٢. عدد صفحات الكتاب : ٢٥٦ صفحّة .

٣. سنة النشر : ٢٠٢٢م

٤. نبذه عن الكتاب:

يأتي هذا الكتاب في طبعته الجديدة والمحدثة ليعالج أحد الموضوعات المهمة لدى رجل الشرطة المنتسب لشرطة عمان السلطانية حيث يمكنهم من الإحاطة بالأحكام المنظمة لخدمتهم في الجهاز من ناحية، ولتوثيق تلك الأحكام المتناثرة بوضعها في وثيقة واحدة يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة من ناحية أخرى، هذا فضلا عما تضمنته هذه الطبعة من شرح للنصوص القانونية واللائحية والتعليق عليها وإبداء الرأي في مدى ملائمة استمرار العمل بموجبها أو اقتراح تعديلها، ويكشف هذا الإصدار عن رحلة التطوير والتحديث والتنظيم التي شهدتها شرطة عمان السلطانية خلال السنوات الماضية واستمرت لإيجاد شرطة عصرية تستطيع مواكبة التطورات المتلاحقة على مختلف الأصعدة الإدارية منها والقضائية والأمنية.

وقد تضمن هذا الكتاب ثمانية فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان تكوين الشرطة واختصاصاتها وطبيعتها أما الفصل الثاني تناول موضوع التعيين وتقارير الكفاية والترقيات، والفصل الثالث تطرق إلى الرواتب والعلاوات والبدلات والمخصصات أما الفصل الرابع خصص لموضوعات النقل والندب والإعارة والإيفاد، بينما الفصل الخامس عالج موضوع الإجازات بمختلف أنواعها، والفصل السادس تطرق إلى صلاحيات وواجبات ومحظورات رجل الشرطة، وتناول الكتاب المساءلة الانضباطية لرجل الشرطة في الفصل السابع، أما الفصل الثامن والأخير خصص لانتهاء الخدمة والحقوق التقاعدية وإصابات العمل والوفاة.



عنوان الكتاب: النظم السياسية والدستورية المقارنة والنظام السياسي والدستوري لسلطنة عمان

- ا. المؤلف : الدكتور/سالم بن راشد العلوي .
- ٢. عدد صفحات الكُتَّاب : الكُتَّابُ الأول (٣٠٧ صفحة) الكتاب الثاني (٣٣٩ صفحة).
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢٣م
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

إن هذا المؤلف خصص « للنظم السياسة المقارنة والمبادئ العامة للدساتير» بالتطبيق على النظام السياسي والدستوري القائم في سلطنة عمان، كلما أقتضى الأمر، بحيث يتناول ذلك ثلاثة أبواب رئيسية، نخصص الأول: للدولة من حيث تعريفها، ونشائها، وأنواع الدول، والحكومة، وأنواعها، ويعالج الثاني: النظم السياسية، من حيث بيان النظم الديمقراطية السائدة في العالم المعاصر، في حين يتناول الثالث: المبادي العامة للدساتير، وذلك كله بمراعاة التطورات التي حدثت في هذا الجانب من ناحية، وتقريب المادة العلمية للدارسين والباحثين بأسلوب سهل مبسط من ناحية أخرى، بعيداً عن الخوض في الآراء الفقهية والمدارس الفكرية المختلفة التي ظهرت في هذا المجال.

ولقد خصص الجزء الأول من هذا الكتاب للنظم السياسية والدستورية المقارنة، يتناول فيه نظرية الدولة، ثم النظم السياسية المقارنة وأخيراً النظرية العامة للدساتير.

بينمـا فـرد الجـزء الثاني، للنظـام السياسـي والدسـتوري لسـلطنة عمـان، يـدرس فيـه، التطـور السياسـي والإداري للدولـة فـي عمــان، ونظــام الحكــم، وأخيــراً الســلطات العامــة فـي ظــل النظــام الأساســي للدولــة والعلاقــة القائمــة بينهمــا.

في حين سيكون الجزء الثالث، للحقوق والحريات والواجبات في ظل النظام الأساسي للدولة مع تقديم ما عليه الحال في بعض النظم المقارنة ِ





عنوان الكتاب: لأحكام التفصيلية لقانون الشرطة العماني ولوائحه التنفيذية

ا. المؤلف: حمود بن علي البادى

٦. عدد صفحات الكتاب : ٢٢٥ صفحة .

٣. سنة النشر : ٢٠٢٣م

٤. نبذه عن الكتاب:

تحدث هذا الكتاب إلى بيان مسألة تعويض حوادث المركبات في التشريع العماني والقانون المقارن، وإيجاد إطار قانوني كامل ينظم كيفية حصول المضرور على التعويض، وذلك من حيث أساس الملسؤولية في حوادث السيارات وما استقرت المحكمة العليا العمانية، وتوضيح مفهوم التأمين ضد الأضرار التي يلتزم المومن بتغطيتها في حوادث المركبات، وبيان نطاق هذه المسؤولية، وبيان الحالات التى لا يستطيع المؤمن أن يواجه بها المؤمن أن يواجه بها كلا من المؤمن له والمضرور، وبيان الحجج التي يستطيع المؤمن أن يواجه بها المؤمن أن يواجه بها المضرور، وحجية الحكم الجزائي الصادرى حوادث المركبات أمام المحاكم المدنية، وتوضيح كيفية رفع دعوى المطالبة، وتعريف الدعوى المباشرة وبيان أهميتها ف مجال حوادث المركبات والمحكمة المختصة بنظرها ومدة تقادم الدعوى. وقد تناول هذا الكتاب من خلال مبحث تمهيدي وثلاثة فصول، تناول في المبحث التمهيدي مفهوم المركبة ي الحادث، وفي الفصل الأول تحدث عن أثر المسؤولية المدنية عن أضرار حوادث المركبات، وي الفصل الثاني تحدث عن أثر المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات، وأخيرا أوردا المركبات، و الفصل الثالث تناول أحكام التأمين من المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات، وأخيرا أوردا الخاتمة والنتائج والتوصيات والمراجع.



عنوان الكتاب: التحكيم في المنازعات العقود الإدارية وأثرها على السيادة الدولة ونظريات القانون الإداري

- ۱. المؤلف : الدكتور/ يحيى بن علي بن ناصر العنبوري. ۲. عدد صفحات الكتاب : ۳۹۷ صصفحة.
 - - ٣. سنة النشر : ٢٠٢٤م.
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

تناول هذا الكتاب موضوع: «االتحكيم في المنازعات العقود الإدارية وأثرها على السيادة الدولة ونظريات القانون الإدارى»، فبعد أن تزايدت التشريعات الجنائية التي تجرم وتعاقب على العمليات الإرهابية ظهرت الحاجة الماسـة إلى دراسـة موضـوع الإرهـاب في التشـريعات الوطنيـة وكـذا الاتفاقيـات الدوليـة، مـن خلال دراسـة موقـف التشـريعات الجنائيـة الداخليـة - ومنهـا التشـريع العماني-، والدوليـة، والشـريعة الإسلاميـة، وخاصـة بعـد أن شـهدت العشـريتين الأولى والثانيـة مـن القـرن الحـادى والعشـرين زيـادة ملحوظـة فـى هذه التشريعات الوطنية والدولية، بالرغم مـن أن الاهتمـام الدولي بهـذه الظاهـرة قـد بـدأ مبكـرا عـن هـذه التشريعات للوقوف على السياسـة التشـريعية الجنائيـة التي اتبعتهـا الـدول على الصعيـد الوطني في محاربة هذه الظاهرة، وإلى أي مدى تتفق هذه السياسة أو تختلف مع نظيرتها على المستوى الدولي في ظـل التزام الـدول الموقعـة على الاتفاقيات الدولية في هذا الشـأن بجعـل تشـريعاتها الداخلية تتوافـق مـع هذه الاتفاقيات أو على الأقل لا تختلف معها.

وينتهى الكتاب بخاتمة وعدد من التوصيات المستخلصة من بحث كل من الجزئيات التي انقسمت إليها الدراسـة ومنهـا في مجموعهـا وممـا تكـون لدينـا مـن معـارف عامـة ومتخصصـة حـول موضـوع الدراسـة ، وعلى هذا سوف نقسم هذه الدراسة إلى

فصل تمهيدي: تاريخ الإرهاب وتفسيره. القسم الأول: دراسة في ماهية الإرهاب.

القسم الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية عن ظاهرة الإرهاب.





عنوان الكتاب: العود إلى الجريمة في التشريع العماني

- المؤلف : أمجد بن سالم بن عبيد الهنائي.
 - ٦. عدد صفحات الكتاب : ١٥٧ صفحة.
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢٤م
 - ٤. نبذه عن الكتاب :

تعتبر مشكلة العَوْد إلى الجريمة من أكثر المشاكل انتشارًا في جميع الدول، فهي كالداء الذي يستشري في جسد المجتمع فيهدد استقراره؛ حيث أنها تكشف عن الخطورة الإجرامية التي تكمن في نفس المجرم، لذلك اهتمت التشريعات الجزائية بتوفير حائط الصد؛ للوقوف في وجه هذه المشكلة التي قد تعد مؤشرًا على عدم نجاح النظام القانوني في ردع المجرم؛ لذا سعى المُشرع العُماني لمواجهتها بالنصوص القانونية التي من المأمول أن تكون دواء يعالج المجرم فيمنعه من تكرار الجريمة.

عالجت هذه الرسالة مشكلة العَـوْد إلى الجريمـة مـن الناحيـة القانونيـة، معرجًا على أكثـر مـن قانـون مـن القوانين الجزائية التي تحيط بهذا الموضوع، ولقـد تم تقسيم هذه الرسالة إلى مبحث تمهيدي وفصلين، استعرض الباحث في المبحث التمهيدي ماهية العَـوْد، متنـاولًا في المطلب الأول إيضاحًا لتعريف العَـوْد، والأسباب المؤدية للعَـوْد إلى الجريمـة في المطلب الثاني.

أما الفصل الأول فقد تم تخصيصه لبيان الإطار القانوني للعَوْد إلى الجريمة، حيث تناول الباحث في المبحث الثاني على المبحث الأول شروط العَوْد والتمييز بينه وبين المفاهيم المشابهة له، وتعرفنا في المبحث الثاني على صور العَوْد وطرق إثبات صفة العَوْد ضد المجرم؛ لكي ينعت أنه عائدًا في حين كان الحديث في الفصل الثاني عن سُبل التصدي للعَوْد بين سياسة العقاب وسياسة الوقاية والعلاج، حيث تناول الباحث في المبحث الأول دَور القاضي في التصدي للعائد من خلال الصلاحيات الممنوحة له قانونًا للتفريد القضائي بين تشديد العقوبة أو اختيار بدائل تحل محل مبدأ تشديد العقوبة، أما المبحث الثاني فخصص لإبراز دَور السجون والرعاية اللاحقة في تأهيل المحكوم عليه وإعادة إدماجه في المجتمع بعد الافراج عنه، وأنهيت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من النتائج والتوصيات.

اعتمـدت هـذا الكتـاب في منهجيـة البحـث على المنهـج الوصفي التحليلي لنصـوص المـواد القانونيـة لـدى المُشــرع العُماني، ومـن ثـم اتبـاع منهـج المقارنـة مـع نصـوص المُشــرع المصــري، والتطــرق في بعــض

الحالات إلى تشريعات عربية أخرى.



عنوان الكتاب : جرائم العملات الرقمية المشفرة في الوطن العربي وكيفية مواجهتها.

- ا. المؤلف : الدكتور/ صالح بن سالم بن محمد الحبسي.
 - ٢. عدد صفحات الكتاب : ٥١٨ صفحة.
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢٤م.
 - ٤. نبذه عن الكتاب:

لقد أُدت المنَّاقشات المستفيضة حول أوجه القصور في أدوات وآليات النظِام المالي بشكله التقليدي مـن ناحيـة، والنمـو الهائـل في حجـم التجـارة الإلاترونيـة والتّوسـع التقني، فضـلًا عـن التحـول التدريجي مـنّ النظَّامُ الاقتَّصادَى في شَكلَه التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي مَّـن ناحيـة آخِـري، إلى ظهـور آدوات جِديـدة تتناسب مع تلك التطُّـورات، وبـروز عديَّـد مـن الممارسـاتُ البدِّيلـة للنقـود بأشــكالُها التقليديّـة، الـان أبرزهـا ظهور العمّلاتٍ الرقمية المشفرة، التي حظيت بتأييد كبير من قبل العديد من المستّخدمين، ولاقّت اهتمامًا وحفاوة من قبل الِلالاديميين بشكل عام والاقتصاديين بشكل خاص، ولكن في الوقت ذاته أصبح هناك حالة من القلق بشأن تزايد أعـداد المجرمين الذين يسـتخدمون العـملات الرقميـّة المشـفرة بشـكلّ ملحوظ في أنشطة غير مشروعة مثل الاحتيال والتلاعب والقرصنة وغسل الأموال وتمويل الأنشطة

الإرهابية والتهرب الضريبي. وفي ضوء النتائج المتعلقة بارتفاع معادلات استخدام العاملات الرقمية المشافرة للأفاراد، في الادول العربية، وكذلك ارتفاع معادلات الجرائم المتعلقة باستخدامات تلك العاملات الرقمية المشافرة على المستوى العالمي، علاَّوة علي النتائج التِّي أفرزتها المقابلات الشخصية التي قـَام بهـا الباحـث، فقـد تـم صياغة مشكلة الدّراسة في أن الاستّخدامُ والنمو المتزايد للعملات الرقمية المشفرة في العالم بصفةً عامة والدول العربية بصفَّة خَاصة ينتج عُنَه فِيَ المقابّل مجموعة منّن المخاطر والتهدّيدات والجرائم الأمنيـة المتعلقـة بالسـرقة والاحتيـال وغنسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب والتهـرب الضريبـي؛ والتـي تتطلـبُ اليات عمل متنوعة فردية وجماعية للدول العربية على المستوى الأمنى والتكنولوجي والتوعوي والتشريعي لمواجهتها والحد من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع، وعليه يترّكز التساؤل الرئيس لهذه الدراسةُ في: ما هي أهم الجرائم والتهديدات الأمنية الناتجة عن استخدام العملات الرقمية المشفرة في الدول العَربيـة، ومّا هي أهـم الآليـات المقترحـة لمواجهتهـا؟

وللتعرف على أهم الاتجاهات الحديثة وأفضل الممارسات في تنظيم العملات الرقمية، ومواجهة الجرائم المتعلقة بها، فقد قمنا من خلال الدراسات السابقة بإجراء فحص للعديد من الدراسات العربية والأجنبيـة الحديثـة التي تناولـت التنظيمـات والتشـريعات الدوليـة للعـملات الرقميـة المشـفرة والجرائـم المتعلقـة بهـا؛ لتقييـم مـدى خطـورة تلـك الجرائـم ومعـدلات انتشـارها على المسـتوى المحلـي والعالمـي. وقـام الباحـث بعـرض ثلـك الدراسـات مـن خلال تقسـيمها لخمسـة محـاور رئيسـية هـى: (١) الدرّاسـات التـّ تناولت تنظيم سوق العملات الرقمية، (٢) الدراسات التي تناولت العلاقة بين العملات الرقمية المشفرة

العملات الرقميـة المشـفرة وغسـل الأمـوال. (٤) الدراسـات التى تناولت العلاقة بين العملات الرقمية المشفرة وتمويل العمليات الإرهابية، (٥) الدراسات التي تناولت العلاقة بين العملات الرقمية المشفرة والتهرب الضريبي. ولقد تم تناول الدراسة بالعرض والتحليل منّ خلال مقدمة وأربعـة فصول، حيث تناولت مقدمـة الدراسـة: الإطـار العـام للدراسـة، أمـا الفصــل الأول فقــد تنــاول أســس ومفاهيــم العـملات الرقميـة المشـفرة، بينمـا تنـاول الفصـل الثانـي: الممارسات الدولية في تنظيم العملات الرقمية المشفرة، في حيّن تناول القصال الثالث؛ الجرائم المرّتبطة بالعـملات الرقميـة المشـفرة، وأخيـرا فقـد تنـاول الفصـل الرابـع تحليـل النتائج والتوصيات، كما خصـص الباحـث ملحقـا مُسـتقلاً تناول فيه دليل مقترح لإعداد الخطة المستقبلية المقترحة لمواجهـة جرائـم العــمّلات الرقميـة المشــفرة فـي الــدول

والسرقة والاحتيال. (٣) الدراسات التي تناولت العلاقة بين





عنوان الكتاب: تطوير وتحديث قطاع الجمارك وأثره على التنمية الاقتصادية

- المؤلف : الدكتور/ عامر بن سليمان بن سعيد المسكري.
 - ٦. عدد صفحات الكتاب : ٢٥٩ صفحة.
 - ٣. سنة النشر : ٢٠٢٤م.
 - ٤. نيذه عن الكتاب:

محاولة من الباحث لاستكمال ما يوجد من نقص في مجال البحث العلمي في مجال الأداء الجمركي، وخاصة في بيان آثره على التنميـة الاقتصاديـة، وبالتوافـق مـع توجـه الحكومـّة العمانيـة إلى تطويـّر مصّادر الدخـل القومي بـّديلاً عـن النفـّط والغـاز، بعـد تدني الأسـعار، وضـرورة تنميـة مـوآرد الدولـة الأخـرى، وعلى رأسـها الإيـرادات الجمركيـة، تأتى أهميـة تطويـر وتحديث الأداء الجمركي من أجل تيسير التجارة الخارجية لسلطنة عمان ورفع معدلات التبادل التجاري للسلطنة مع دول العالم وبالتالي رفع معتدلات التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. ولا شك أن هذا التطوير والتحديث يحتاج في المرّحلة الأولى إلى إعدادً دراسة وتشخيص ووصف دقيق للوضع الحالي، التي اعتمدت في المقام الأول على ملاحظات من ألتقي بهم المؤلف، ومن خلال خبرته الشخصية في العمل الجمركي على مدار أكثر من عشرين عاماً، ومن خلال المعلومات المستقاة من المتعاملين مع الجمارك والعاملين فيها، والتي تم مّن خلالها جميعاً تفسير وشرح نقاط الضعف والقوة في الأداء الجمركي، بهدف وضّع مقترحات واقعية لعلاج نقاطً الضعف، ومنهجيات علمية لتعزيز نَقاط القوة. وبما يؤدي إلى

تحليـل شـامل لـلأداء الجمركي بوضعـه الحالي للوقـوف على كافـة المشـكلات والمعوقـات آلتي تعـوق التجـارة الخارجيـة

ووضع حلـول مناسـبة لهــا.

وضّع خريطة شاملة للتطوير الجمركي لتكون دليلاً إرشادياً للجمارك العمانية لكي تطور من آلياتها وفقاً لأحدث مستجدات العمل الجمركي وأرقى مستويات الأداء العالمي في مجال الجمارك.

إلقاء الضوء على أهمية مشاركة المجتمع التجاري للإدارة الجمركية للوصول إلى أعلى مستوى للالتزام الذاتي للعملاء والـذي يضمـن ارتفـاع الايـرادات الجمركيـة وتوفيّـر أعلى مسـتويات الحمايـة والأمـن للبـلاد.

قياس مدى تأثير جودة الأداء الجمركي على معدلات التبادل التجارى بين سلطنة عمان ودول العالم.

تحديد وسِائل الاستفادة من المبادرات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية وتجارب الـدول الرائـدة من أجـل جـذب

الاســتثمار الأجنبــى.

وخلاصـة هـذا، أن يّتـم توضيـح العلاقـة بيـن متغيريـن همـا: تطويـر الأداء الجمركـي فـي الإدارة الجمركيـة بسـلطنة عمـان، ومـدي التقدم والإرتقاء في مُعدلات التنمية الاقتصادية في السلطنة، من خلال وضع قائمَة بالتساؤلات والاستفسارات التي حاول الكتاب الإجابة عليها وهي

١.ماهي المشكلات والمعوقات التي تواجه ممثلي المجتمع التجاري وعملاء الجمارك العمانية من الأداء الجمركي بوضعه

٢كيفُ تسهم الحكومة في النهوض بالعمل الجمركي ودعم خطط التطوير في الجمارك العمانية للإرتقاء بالأداء الجمركي لدعم التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان؟

٣.مـا هي احتياجات التنسـيق بيـن الجمـارك العمانيـة والجهـات ذات العلاقـة مـن أجـل خلـق علاقـة شـراكة قويـة تدعـم التنميـة الاقتصاديـة في سـلطنة عمـان؟

ما هي آليات وطَّرق تطوير الأداء الجمركي في القرن الواحد والعشرين؟



عنوان الكتاب:المسؤولية الجنائية الدولية عن الإرهاب

ا. المؤلف: خليفة بن حامد بن حارث الفرعي

٢. عدد صفحات الكتاب : ٤٠٤ صصفحة.

٣. سنة النشر : ٢٠٢٤م.

٤. نبذه عن الكتاب :

فبعد أن تزايدت التشريعات الجنائية التي تجرم وتعاقب على العمليات الإرهابية ظهرت الحاجة الماسة إلى دراسة موضوع الإرهاب في التشريعات الوطنية وكذا الاتفاقيات الدولية، مـن خلال دراسة موقـف التشـريعات الجنائية الداخلية - ومنها التشـريع العماني-، والدولية، والشـريعة الإسلامية، وخاصة بعـد أن شـهدت العشـريتين الأولى والثانية مـن القـرن الحـادي والعشـرين زيادة ملحوظة في هـذه التشـريعات الوطنية والدولية، بالرغم مـن أن الاهتمام الدولي بهـذه الظاهرة قـد بـدأ مبكرا عن هـذه التشـريعات للوقـوف على السياسة التشـريعية الجنائية التي اتبعتها الـدول على الصعيد الوطني في محاربة هـذه الظاهرة، وإلى أي مـدى تتفق هـذه السياسـة أو تختلف مـع نظيرتها على المسـتوى الدولي في ظـل التزام الـدول الموقعـة على الاتفاقيات أو على الأقـل لا تختلف معهـا. الاتفاقيات أو على الأقـل لا تختلف معهـا. وتتضح أهمية هـذه الاتفاقيات أو على الأقـل لا تختلف معهـا.

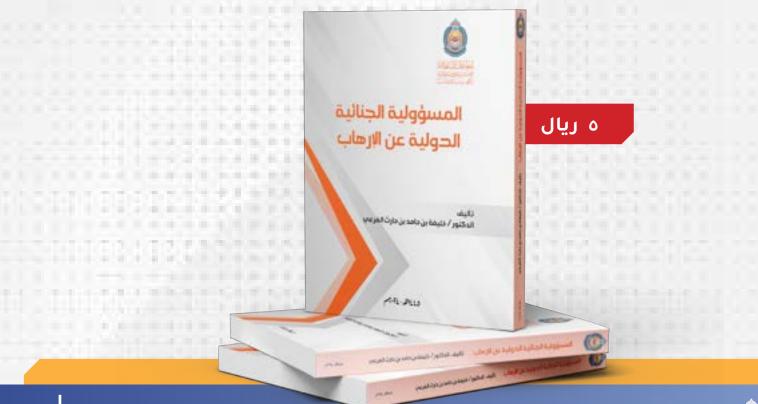
• الوقوّف على مدى تناسق واتفاق التشريعات الجنائية الوطنية فيما بينها، أو بينها وبين الاتفاقيات الدولية حول هذه الظاهرة التي تهدد جميع الـدول بـل والمجتمـع الدولي في مجموعـه، الأمـر الـذي يسـتلزم توحيـد الجهـود ـ وليـس توحيـد التشـريعات ـ والتنسـيق بين الـدول سـواء على مسـتوى الإجـراءات القانونيـة، أو الأمنيـة، أو الوقائيـة التي تتخذهـا لمحاربـة هـذه الظاهـرة حتى تكـون هـذه التشـريعات أكثر فاعليـة في هـذا الشـأن.

• ضرورة اتباع سياسـة جنائية رادعـة وموحـدة ولكنها مرنـة إزاء هـذه الظاهـرة التي تتسـم بالتغييـر والتطـور مـن وقـت إلى آخـر. خاصـة في أسـاليب ارتكاب العمليات الإرهابية، بـدلا مـن الحمـاس التشـريعي إزاء كل عملية إرهابية، وموجة مـن هـذه العمليات خلال فترة وجيـزة ممـا شـاع معـه القـول بـأن تشـريعات الإرهـاب هـى مـن تشـريعات المناسـبات.

• وضع الحدود الفاصلة للإرهاب في علاقته بالبنيان القانوني للجريمة وما إذا كان يمكن اعتبار الإرهاب جريمة قائمة بذاتها أم هو مجرد عنصر في الجريمة أو ظرفا مشددا فيما يتعلق بركنها المادي أو المعنوي فيها ـ وذلك حتى يمكن تفادي تكرار النصوص العقابية التي تؤدي نفس الغرض، خاصة تلك النصوص الخاصة بجرائم أمن الدولة.

• أن هـذه الدراسـة هي الأولى مـن نوعهـا على مسـتوى دولـة سـلطنة عمـان التي تناولـت الإرهـاب مـن منظـور علمي قانوني واجتماعي، خاصـة وأنهـا جـاءت بعـد صـدور التشـريعات الجنائيـة الخاصـة بمحاربـة الإرهـاب في العديـد مـن الـدول المتقدمـة والناميـة على حـد سـواء ومنهـا الـدول العربيـة، ومـرور فترة زمنيـة ليسـت قصيـرة على تطبيق العديـد منهـا بمـا يضفي عليهـا

أهميـة خاصـة لتقييـم فاعليـة هـذه التشـريعات والسياسـة الجنائيـة التي اتبعتهـا الـدول لمحاربـة هـذه الظاهـرة الخطيـرة.





للتواصل وإلاستفسار

البريد الإلكتروني لقسمالنشــروالمطبوعــات

publicationspc@sqaps.edu.om

ر**قـــم الهـــاتف** ۷٤٨٦٤٤٥٦











sqaps.edu.om الموقع الألكتروني